طبق الاصل

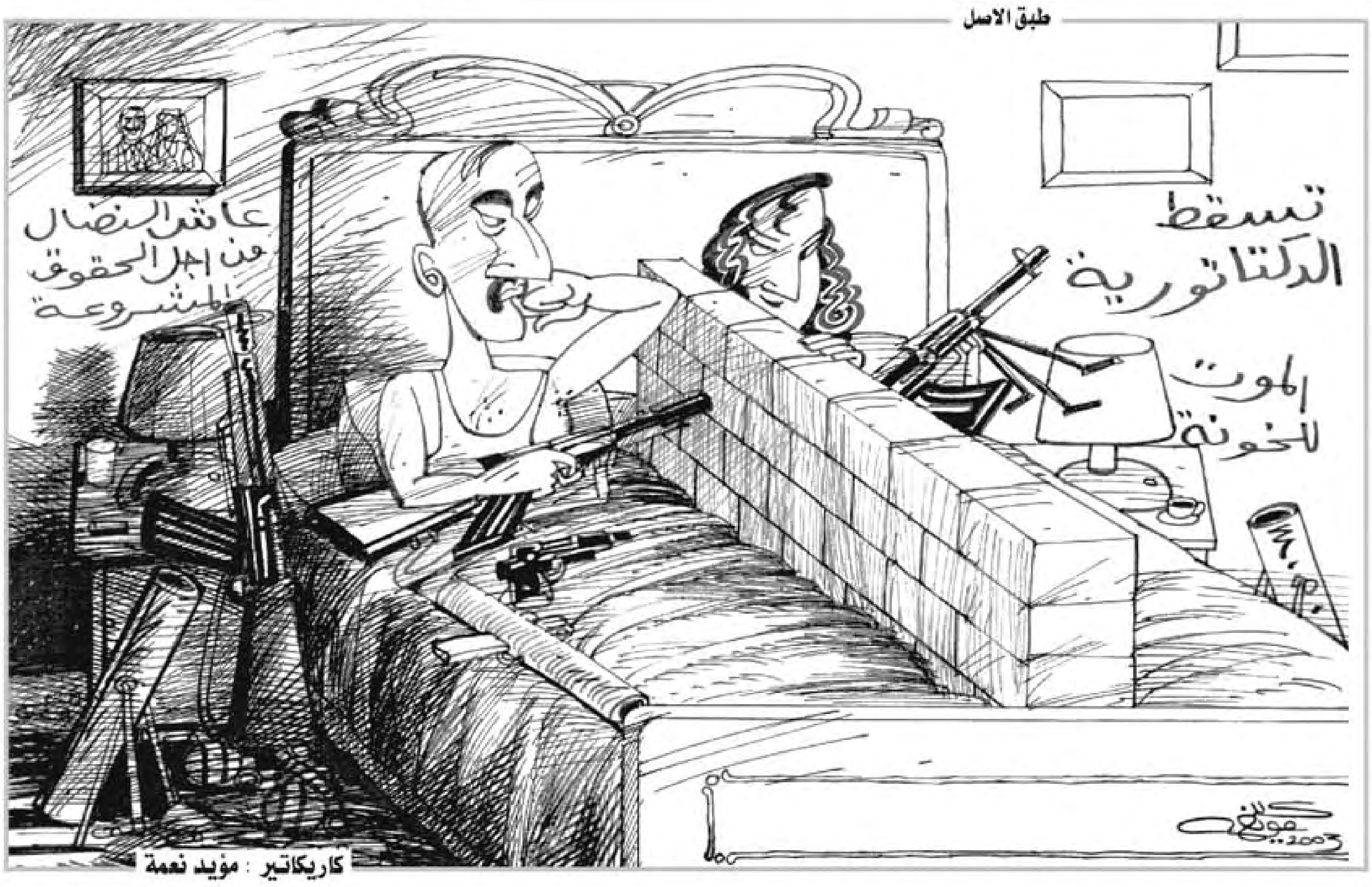

كاريكاتير : مؤيد نعمة

نحاول في صفحة "مواقف" عرض رؤى متنوعة حول اتفاقية نقل السيادة إلى العراقيين وما يثار من جدل حولها وقد نشرنا في العدد الماضي مقال شلبي الملاط "ملاحظة إلى الأمم المتحدة: كوني حذرة في السياسة العراقية" ونقدم في هذا العدد مقالاً لجوناثان ستيل يحمل وجهة نظر مختلفة. سنحاول عرض المزيد من هذه المواقف المتباينة كي يتاح للقارئ تكوين تصور متكامل حول هذا الملف

"المحرر".

لماذا تخشى أمريكا الانتخابات في العراق؟

جوناثان ستيل

يستمر الاحتلال سيئاً بالنسبة لجورج بوش وتوني بلير وما مقتل أكثر من عشرين شخصاً إثر العمل الانتحاري خارج مكاتب قوات التحالف يوم 18 كانون الثاني إلا دليل على عدم الاستقرار في العراق. إن عدد الإصابات في صفوف الأمريكان ومنذ إلقاء القبض على صدام أعلى من الإصابات لنفس الفترة الزمنية التي سبقت ذلك. مظاهرات الغاضبين من البطالة ونقص الوقود اندلعت في العديد من مدن الجنوب حيث تسيطر القوات البريطانية.

فوق كل ذلك، فإن خطط واشنطن لتسليم السلطة إلى مجموعة غير منتخبة من العراقيين تلاقي تحديات قوية من قبل الأكثرية الشيعية العراقية. إن المحتلين الذين غزوا العراق تحت شعار تصدير الديمقراطية أصبحوا الآن متهمين بإهانة الديمقراطية بأنفسهم. وهناك أيضاً القضية الصغيرة الخاصة بأسلحة الدمار الشامل والتي يبدو فيها صدام إلى جانب الحقيقة في موقفه حين قال بأنه دمرها منذ سنين مضت.

إن المشكلة الأولية بالنسبة لبوش هي الفوضى داخل العراق خططه في جعل العراق قضية انتخابات فقط، ما هي إلا بقايا أسمال بالية.. إن تلك الخطط كانت تعول على ثلاثة أشياء فقط، إلقاء القبض على صدام، الحفاظ على نسبة القتلى الأمريكان والبدء بعملية تسليم السلطة إلى العراقيين. العملية الأولى أنجزت في

للكثفة ضد الدكتاتور والتي استمرت ثمانية أشهر، بنجاح وبدلاً عن إنهائها لأعمال المقاومة، استمرت الإصابات بين صفوف القوات الأمريكية في الارتفاع. وفي ذلك تتداعى ذرائع بوش بأن صدام كان يدير أعمال التمرد من مواضع مختلفة ومخفية بصورة جيدة.

وهناك فروع أخرى للمقاومة لم تكن مساندة لصدام وبهذا يكون صدام قد رفض قسماً من المقاومة، فبالرغم من مطالبته للجهاد ضد المحتلين عبر أشرطة سربت إلى قناة الجزيرة وبعض الفضائيات العربية، كان يكتب بعض الملاحظات الخاصة والهامة إلى أصدقائه حثهم فيها على الحذر من الأصوليين الإسلاميين.

مع استمرار تصاعد الإصابات بين الأمريكان تقف الولايات المتحدة الآن على نقطة البداية لشروع نقل السلطة إلى العراقيين خلال الصيف المقبل. وهذا هو التسرع في خطط واشنطن المبكرة. قرار مجلس الأمن الذي حظي بالإجماع خلال تشرين الأول الماضي، طالب بإقامة مجلس حكم عراقي لإصدار جدول زمني حول الدستور وإقامة الانتخابات وطالب أيضاً الأمم المتحدة بـ"تعزيز دورها الفعال في العراق". لكن البيت الأبيض اعتاد رفض القرارات التي ترعاها الأمم المتحدة. حين ذهب إلى الحرب دون قرار من الأمم المتحدة، نراه يرفض قرار تشرين الأول الماضي، وبعد مضي شهر تأتي الولايات المتحدة بخطة دون الإشارة لأي دور للأمم المتحدة في قضية اختيار وإقامة حكومة عراقية.

يطلب الحزب الديمقراطي إجراء الانتخابات على صعيد الأقاليم وتقام المؤتمرات الحزبية في كل إقليم ويحضرها الوجهاء لتحديد مجلس يختار الحكومة.

ليس من الغريب على بعض الزعامات الشيعية أن تشم رائحة فأر ميت! فبعد أجيال من إبعاد هذه الأكثرية العراقية عن السلطة، في المرة الأولى بواسطة المحتلين البريطانيين عام 1920، ومن ثم من قبل الحكومات السنية، حتى مجيء حكومة صدام. إنهم غاضبون الآن، ومرجعهم الروحي على السيستاني شجب تلك الخطة باستمرار وهو يريد انتخابات مباشرة. يخشى هؤلاء أن تكون الولايات المتحدة عازمة على اختيار حكومة، لأنها تعتقد بأن الأشخاص الخطأ سوف يفوزون وبصورة خاصة الشيعة. واشنطن تشعر بالقلق أيضاً إزاء الأصوليين السنة وتخشى أن يلعب بعض البعثيين دوراً مؤثراً في عملية الاقتراع.

هناك عنصر آخر جديد في خطة أمريكا، وهو أن السلطة سوف تنتقل إلى الحكومة الجديدة نهاية حزيران القادم وذلك سوف يسمح لبوش بالإدعاء أن المهمة أنجزت فقد أصبح هناك حكومة شرعية للعراقيين بعد عام من الغزو، وسوف تدعو القوات الأمريكية للبقاء ولكنها تخفض في العدد أو تنسحب إلى قواعد داخل العراق حيث تنشأ قوات أمن عراقية جديدة. الإصابات الأم

سوف تنتهي ويصبح الغزو شرعياً وإذ ذاك يجب على السيدين دين وكلارك أن يسكتا.

أما الآن فإن الأمور جميعها في حالة انهيار، السيستاني يرفض التراجع عن معارضته والناس خرجت في شوارع البصرة خلال الأسابيع الماضية لدعم الخط الذي يريد. وقد تمتد تلك الاحتجاجات إلى مدن شيعية أخرى. والإدعاءات الأخيرة عن قيام الأمريكان والبريطانيين بتعذيب السجناء سوف تثير المشاعر.

وأسوأ الأمور جميعها بالنسبة لواشنطن هي أن السيستاني جعل من الواضح أنه ليس من حق أية حكومة غير منتخبة ديمقراطياً أن تطلب من القوات الأمريكية البقاء في العراق، ومن جهة أخرى فإن واشنطن تفكر حالياً بأن انتقال السلطة يجب أن يؤجل، إذا كانت ثمة انتخابات مباشرة.

السيستاني يرفض ذلك، فأنصاره يقولون أن البطاقة التموينية هي خير بديل لبطاقات الاقتراع التي تقول واشنطن أن إعدادها يستغرق عاماً كاملاً، إن العراق لا يشبه أفغانستان ذات القرى المتباعدة وأشهر الثلج الطويلة التي تجعل مناطق التصويت صعبة الإدارة، فجغرافية العراق ليست عقبة أمام انتخابات سريعة.

إن لحظة الحقيقة بالنسبة للإدارة الأمريكية هي أيضاً لحظة الحقيقة بالنسبة للأمم المتحدة. فبعد إهمال الأمم

إلى كوفي عنان للاجتماع في نيويورك من أجل إطلاق سراح الأمم المتحدة بكفالة. ومثل أسلافه الشيعة الذين رفضوا اللقاء مع البريطانيين، عام 1920، يرفض السيستاني الحديث مع بول بريمر الحاكم المدني في العراق أو مع زملائه البريطانيين، فهو يلتقي العراقيين الذين ينقلون له الرسائل من سلطات التحالف ويلتقي الأمم المتحدة. لذا فإن واشنطن تضغط على الأمم المتحدة بأنها إما أن تقنع السيستاني بأن الانتخابات مستحيلة أو تنظم المؤتمرات الخاصة بالترشيحات وإعطاء هذه المؤتمرات ضمانة تصديقها.

هي ليست بالفترة الطويلة جداً للاستعداد للانتخابات، على الأمم المتحدة تحمل مسؤولية نقل السلطة داخلياً إلى النظام العراقي وهو ما تأمله أكثر الحكومات الأعضاء فيها. إن خطة واشنطن لنقل السلطة ما هي إلا واجهة كاذبة فالنية الحقيقية هي إعادة انتخاب بوش مرة ثانية والاستمرار في الاحتلال بوسائل غير مباشرة.

إذن على الأمم المتحدة أن لا تشترك في هذه الخطة الكاذبة.

عن الغارديان
المدى/قسم الترجمة

المنتدى الاجتماعي العالمي في بومباي
نقد الليبرالية الجديدة بحثاً عن عالم أفضل

نجحت الدورة الرابعة للمنتدى الاجتماعي العالمي في بومباي في الانفتاح على عدة اهتمامات اقليمية وأدمجت المجتمع المدني الأسيوي بشكل أوسع في التحركات الناهضة للعولمة.

لقد كشفت المناقشات العديدة التي شهدها المنتدى عن نضج حقيقي تجسد في العمل على نقل النقاش إلى المؤسسات الجامعية من أجل إعداد البدائل بدل الاكتفاء بانتقاد العولمة. من الطبيعي أن يحاول المراقبون تقييم الحصيلة التي تمخضت عنها الدورة الرابعة للمنتدى الاجتماعي العالمي الذي احتضنته مدينة بومباي الهندية من 16 إلى 21 كانون الثاني بمشاركة أكثر من 100 ألف مشارك قدموا من حوالي 130 بلداً.

لكن تركيبة المنتدى وأسلوب عمله لا تسمح بإجراء تقييم موضوعي ودقيق لمدى نجاحه أو فشله. فالمنتدى الاجتماعي العالمي عبارة عن مزيج غير متجانس من التيارات والمنظمات والشخصيات والحركات التي لا يجمع بينها إلا العداء للعولمة لأسباب ومبررات متنوعة ومختلفة. ومن الأسباب التي تعقد عملية التقييم، "صغر سن" المنتدى الاجتماعي العالمي الذي لا زال في دورته الرابعة، والذي لم ينجح الساهرون على تنظيمه في العثور على السبيل الأمثل لتعزيز الترابط بين مكوناته غير المتجانسة من أجل الاستمرار في المسيرة التي أطلقت في بورتو أليغري بالبرازيل لمناهضة "ليبرالية مجحفة"، و"إمبريالية تدوس على الشرعية الدولية"، وإنجاز أمل الكثيرين بإمكانية "إقامة عالم أفضل".

يمكن القول أن تنظيم المنتدى الاجتماعي العالمي لأول مرة خارج مقره الرئيسي في بورتو أليغري، يعد الانجاز الأهم باتجاه كسب رهان الانفتاح على القضايا الإقليمية، وإكساب الحركة الشعبية المناهضة للعولمة الطابع الكوني الضروري لاستمراريتها وتوسعها.

ويجمع المراقبون على أن دورة بومباي أسبغت على المنتدى طابعاً شعبياً نأى به عن "نقاش المثقفين" النخبوي الذي اتسمت به الدورات الثلاث السابقة في البرازيل.

على صعيد آخر، سمحت دورة بومباي بالانفتاح على مشاكل إقليمية تمس عشرات الملايين من البشر في حياتهم اليومية، مثل معضلة طائفة المنبوذين في الهند والعديد من البلدان الأسيوية، التي توجد لها مثيلات في العديد من أنحاء العالم بمسميات أخرى. وقد دفع النقاش الذي جرى في سياق المنتدى حول هذه القضية إلى اقتراب العديد من منظمات المجتمع المدني في البلدان الأسيوية من الحركة الدولية المناهضة للعولمة، مما سيؤدي إلى تعزيز صفوفها في المستقبل.

ومن المتوقع أن يساهم تنظيم دورة عام 2006 في القارة الإفريقية تحت شعار "محو الديون الخارجية" إلى ترسيخ هذا التوجه والتركيز على معالجة القضايا اليومية لسكان المعمورة بدلاً من الاستمرار في خوض المناقشات النظرية العقيمة.

وكالعادة، ارتفعت في بومباي شعارات التنديد بالهيمنة الليبرالية الجديدة، وأجمع المشاركون على التنديد بالاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق، إلا أن الحدث الأبرز تمثل في استضافة المنتدى لنائب رئيس البنك العالمي السابق، الأمريكي جوزيف ستيجليتس، الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد. وهو الشخصية معروفة بتمسكها ودفاعها عن اقتصاد السوق وآلياته، لكنه لم يتردد في توجيه النقد، أمام عشرات الآلاف من المشاركين، إلى المؤسسات المالية الدولية بسبب عجزها عن تحقيق النمو

للمكاسب الاجتماعية التي تحققت في العقود الماضية.

قال جوزيف ستيجليتس: "إن تحديد السياسات الاقتصادية، يجب أن لا يترك بين يدي المؤسسات المالية الدولية لوحدها". ومن المؤكد أن الانتقادات الصادرة عن شخصية من هذا الطراز، تشكل تحولاً في نوعية ومستوى المنتقدين للعولمة بما يتجاوز الصورة النمطية المتداولة عنهم التي تصنفهم كمجرد "هامشيين يساريين".

كان ثمة اقتراح تقدمت به في بومباي مجموعة من الباحثين العاملين في معهد الدراسات التنموية التابع لجامعة جنيف، والداعي إلى إقامة مرصد جامعي لتعميق النقاشات الدائرة في الأوساط المناهضة للعولمة حول السبل البديلة الكفيلة بتحقيق التنمية المستديمة. ويرى البعض أن ذلك قد يشكل في المستقبل الحلقة المفقودة التي ستساعد هذا التيار على ابتكار مشاريع وحلول عملية. يقول باسكال جريهويزن: إن هذا المشروع سيعمل على "التقريب بين مناهضي العولمة والأوساط الأكاديمية".

أخيرا، أبدى الوفد السويسري الذي تشكل من أكثر من 50 شخصية تضم برلمانيين وممثلين عن منظمات المجتمع المدني وإعلاميين ارتياحه للقاءات التي أجراها في بومباي، وللعمق والتنوع الذي اتسمت به المناقشات، وخاصة تلك التي كشفت النقاب للمشاركين عن وضع طائفة المنبوذين في الهند.

ولم تنج سويسرا من الانتقادات في الدورة الرابعة للمنتدى الاجتماعي العالمي، وخاصة فيما يتعلق بنظام السرية المصرفية. فقد انتقد جوزي بوفي، زعيم الفدرالية الفرنسية للمزارعين، سويسرا ووصفها بـ"صندوق محصن يسمح للشخصيات الغنية بالتهرب من دفع واجباتها الضريبية"، إلا أن رئيس الكونفدرالية جوزيف دايس رد من برن في حديث صحفي بالقول: "إنها صورة كاريكاتورية عن سويسرا... لأن نظام السرية البنكية في سويسرا لا يسمح بتهريب رؤوس الأموال من البلدان النامية".

عن: سويس إنفو

تركيا ... الى اين ؟

ابراهيم الداقوقي★

يتساءل المحللون السياسيون الاتراك، هذا السؤال كلما ألمت بتركيا نازلة او كارثة سياسية او زلزال طبيعي او اقتصادي. وقد عاد المحللون الاتراك - ومن كافة الاتجاهات - لتكرار هذا السؤال بالامس عندما تظاهر 72 رئيس جامعة بقيادة البروفيسور الدكتور كمال غوريس - رئيس لجنة التعليم العالي في وزارة التربية والتعليم - مع حوالي خمسة الاف استاذ جامعي، للتنديد بقانون الجامعات الذي - تزمع حكومة اردوغان تشريعه والذي - يحدد صلاحيات اللجنة المذكورة ويلغي امتيازاتها ويمنح مهمة اختيار رئيس اللجنة ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات الى الاساتذة بدل تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية - غير ان اساتذة الجامعة المحترمون - الذين يفترض فيهم انهم حماة الدستور ودعاة ابداء الراي والاعتراف بالاخر - قد رفعوا خلال تلك المظاهرة التي توجهت لزيارة ضريح مصطفى كمال اتاتورك - باني تركيا الحديثة - لافتة ملفتة للنظر كتبوا عليها بخط عريض (آن الاوان لاداء الواجب ايها الجيش المقدام) التي عدها المراقبون السياسيون تحريضا للجيش التركي للقيام بانقلاب عسكري (ضد حزب العدالة والتنمية ذي التوجهات الاسلامية) الذي يعدونه معاديا للكمالية الثورية - العلمانية. غير ان هذا الزلزال السياسي - الدستوري تفاعل بسرعة مع قضيتين رئيستين تدميان جسد الجمهورية التركية منذ ان احتذت تركيا بالعلمانية - وهي حق مشروع لها - عام 1928 وهما: قضية الحجاب والحقوق الثقافية - القومية للاقلية الكردية - التي تبلغ حوالي 15 مليون نسمة - في تركيا، اضافة الى ورطة تركيا باحتلال شمال قبرص عسكريا عام 1974 بقرار من بولند اجاويد زعيم حزب الشعب الجمهوري - الذي اسسه اتاتورك عام 1923 - ورئيس الوزراء آنذاك. فقد دعا رئيس الجمهورية احمد نجدت سزار نواب ومسؤولي حزب الشعب المعارض لحضور احتفالات الذكرى 80 لتأسيس الجمهورية في 29 اكتوبر 2003 مع زوجاتهم، بينما وجه دعوات مفردة - اي بدون الزوجات المحجبات - الى نواب حزب العدالة والتنمية الذي يرأسه رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان، لانهن محجبات حيث تمنع القوانين التركية ظهورهن في الاماكن العامة ومنها القصر الجمهوري. وقد ادت دعوة الرئيس سزار الى ردود فعل عنيفة في كافة الاوساط السياسية التركية ومنها حزب الشعب الجمهوري المعارض وقطاع واسع من الاعلاميين والمثقفين الاتراك. بل ان نائب رئيس اللجنة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية، دعا رئيس الجمهورية (الى تقديم الاستقالة، لانه بهذه الدعوة قد خرج على الافكار الكمالية ومارس التفرقة السياسية بتمييز فئة سياسية - وهم نواب حزب الشعب الجمهوري - على فئة اخرى (خلافا للمادة العاشرة من الدستور التركي والمادة 146 من قانون العقوبات التركي). بل ان المحلل السياسي - ذي السمعة الدولية - والكاتب العلماني التركي محمد علي براند، اكد في تعليقه على الموضوع (حرييت في 2003/10/28) بان موقف رئيس الجمهورية (قد ادى الى اضعاف جبهة العلمانيين في تركيا بممارسة هذه التفرقة السياسية - المذهبية بين الاحزاب التركية). في حين دعا نواب حزب العدالة والتنمية، المدعي العام الجمهوري لمساءلة رئيس الجمهورية حول هذا التصرف (الشين الذي لا يليق بالمفهوم الجمهوري ويتعارض كليا مع معايير كوبنهاكن الديموقراطية الاوروبية). ثم تساءل هو الاخر: الى اين تسير تركيا ؟ اما القضية الاخرى التي تشغل بال الرأي العام التركي، فهي مشكلة هوية الاقلية الكردية في تركيا: ونعود لنسأل - هذه المرة - الاكراد الاتراك... الى اين ؟ هل انهم سيتخلون عن هوياتهم ليكونوا مواطنين صالحين في الجمهورية التركية ذي الزعامة والشعب والوطن الواحد - كما تدعو القوات المسلحة والعلمانيون الاتراك المتزمتون - وبلاد الاناضول وطنهم قبل الاتراك بالفي عام، ام انهم يستمرون في الالحاح على مطاليبهم في ممارسة الهوية، ويظلوا بذلك - بالمفهوم الرسمي - ارهابيين ؟. ثم ما هي هدف تركيا من ارسال قواتها الى العراق ؟ أهل هو دفاع عن العراقيين، ام حماية للاميركيين المحتلين من هجمات المقاومة العراقية، من اجل ادامة الاحتلال، او للقضاء على خمسة الاف منشق كردي - من اعضاء حزب العمال الكردستاني - المتمركزين في شمال العراق ؟ او لحماية مصالحها الحيوية في المنطقة ؟ ولماذا لاتزال تركيا تحتفظ بقوات كبيرة في المنطقة العازلة من المثلث الملتهب بين الحدود العراقية - التركية - الايرانية، والتي قال عنها عبدالله غول، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية "ان القوات التركية ستظل في شمال العراق طالما بقي التهديد الارهابي الموجه الى تركيا من هناك" (2003/10/27) بل ان العسكر التركي صرح "بان اي تغيير في اوضاع شمال العراق يدعو تركيا للتدخل فيه حماية لامنها القومي (2003/6/21)". غير ان لرجب طيب اردوغان، الذي وضع في برنامج حزبه في انتخابات 2002 عدم الاحتكاك بالقادة العسكريين - مهما بلغت الضغوط - ومحاولة حل مشكلتي الحجاب والاكراد في تركيا على نار هادئة ودون اثارة، توطئة لحل القضية القبرصية - وفق خطة الامين العام للامم المتحدة - لدخول النادي الاوروبي، رأي آخر في هذه الاسئلة الحائرة والمحيرة نتيجة ايمانه بضرورة توثيق العلاقات مع العالمين العربي - الاسلامي والاوروبي وبالشكل الذي يحافظ على الهوية التركية الممتدة لاكثر من الف عام من جهة، ومنح الاكراد حقوقهم القومية - ضمن الوحدة التركية - اضافة الى حل القضية القبرصية قبل الاول من ايار / مايو القادم وهو موعد قبول الجمهورية القبرصية في النادي الاوروبي، من جهة اخرى. وقد حقق اردوغان - في هذا المجال - خطوات موفقة: الغاء القانون الذي كان يحظر على الاكراد تسمية ابنائهم باسماء كردية والسماح لهم باستخدام اللغة الكردية في الاذاعة والنشر وفي الخطاب اليومي ومنع محاكمة المطالبين بمنح الاكراد مزيدا من الحقوق الثقافية والسياسية والغاء المادة الثامنة من قانون مكافحة الارهاب التي كانت تضع قيودا ثقيلة على حرية ابداء الراي وتشريع قانون الغاء محكوميات الثوار الاكراد (اعضاء منظمة حزب العمال السابق) عدا الزعماء الرئيسيين. كما صرح وزير العدل جميل جيجك (2003/6/5) بان حكومة اردوغان "معنية باصدار قانون العفو العام، رغم عرقلة بعض الجهات له". وقد اكد عثمان اوجالان - الشقيق الاصغر لعبدالله اوجالان - عضو هيئة رئاسة منظمة حزب المؤتمر الشعبي الكردستاني (منظمة حزب العمال الكردستاني - التركي سابقا) لقناة ميد تي في - الكردية الموالية للمنظمة المذكورة، مساء الاحد (2003/5/18) حول الموضوع قائلا "عندما تكون الظروف مواتية، وبعد ان تقوم حكومة اردوغان - التي كتب اليه رئيسنا عبدالله اوجالان رسالة خاصة من سجنه - باتخاذ الخطوات العملية لحل القضية الكردية في تركيا باعلان العفو العام، فاننا مستعدون لالقاء السلاح لتركيا او باشراف الولايات المتحدة وضمانها" (صحيفة ملليت - في 2003/5/19).

اما قضية الحجاب وتداعياتها وتفاعلاتها على الصعيدين الرسمي والشعبي، فقد تركها اردوغان للظروف المواتية ولهذا فانه اكد بانه شخصيا مع اعضاء الحكومة - رغم مقاطعة معظم نواب حزبه - سيلبون دعوة رئيس الجمهورية لحضور احتفالات الذكرى الثمانين دون زوجاتهم "لانه ترك تفسير هذا الامر لوجدان الشعب التركي" (2003/10/28) رغبة منه في عدم دخول المعارك الجانبية مع القوى والمؤسسات العلمانية المسيطرة على مقاليد الامور في تركيا وانما مهادنتها - في الوقت الحاضر - مع محاولة تقليم اظافرها لحين الانضمام الى النادي الاوروبي. وعند ذاك تصبح الانقلابات العسكرية ومحاولات الغاء الآخر باسم الافكار الكمالية في خبر كان. اما بشأن القضية القبرصية وجمهورية شمال قبرص التركية - التي لا تعترف بها سوى تركيا - فاننا قد لمحنا الى احتمالات فوز الجبهة اليسارية التي يقودها محمد علي طلعت زعيم (الحزب الجمهوري التركي) في انتخابات 14 كانون الاول 2003 (صحيفة الخليج الاماراتية في 2003/12/13) لانه من دعاة انضمام قبرص الى الاتحاد الاوروبي لكي لا يبقى القبارصة الاتراك خارج الاتحاد بعد انضمام القسم اليوناني الى الاتحاد الاوروبي في الاول من ايار القادم من جهة، ولفتح الطريق امام انضمام تركيا الى الاتحاد ايضا، بعد حل مشاكل بحر ايجة مع اليونان، من جهة اخرى. حيث ائتلف مع الحزب (الديموقراطي التركي) الذي يتزعمه سردار دنكتاش - ابن الزعيم التركي القبرصي رؤوف دنكطاش - في تشكيل الوزارة القبرصية على اساس "اجراء المفاوضات مع الجانب القبرصي اليوناني لحل المشاكل العالقة بين الجانبين وفق خطة عنان قبل الاول من ايار القادم". وقد اكد الرئيس طلعت "بان رئيس الجمهورية رؤوف دنكطاش قد وافق على برنامج حكومته الذي اقر في البرلمان القبرصي حول اسس الحل المطروح" (2004/1/20).

غير ان الاوساط العلمانية المتزمتة (جنرالات الجيش الذين فقدوا امتيازاتهم والكارتلات الاعلامية التي تمتلك عشرات الصحف والاذاعات والقنوات التلفزيونية ورجال الاعمال الذين نهبوا محتويات البنوك وقدموا الى المحاكم - بدؤوا باثارة الزوابع امام اردوغان، من خلال وسائل الاعلام المؤيدة لوجهة نظرهم، تارة بالاعلان "بان القوات المسلحة - ولاسيما الضباط الشباب - غير مرتاحين لتصرفات بعض نواب حزب العدالة والتنمية وتصريحاتهم المعادية للعلمانية". او ان "كبار رجال الدولة - مثل مستشار الرئيس اردوغان ووكيل وزارة التربية، وكلاهما من اساتذة الجامعات - هم من خريجي المدارس الدينية وسبق لهم ان اكدوا بان الدين الاسلامي هو الطريق الثالث، والبديل الموضوعي للايديولوجيات السياسية الفاشلة في العالم الاسلامي". او ان "رئيس الوزراء قد وضع ثقله السياسي الى جانب المعارضة اليسارية في جمهورية شمال قبرص التركية، رغبة منه في الانضمام الى الاتحاد الاوروبي، دون ايلاء الاهمية الى هذه القضية القومية والمكتسبات الاقليمية التي حققتها في قبرص". بل ان نائب رئيس حزب الشعب المعارض، علي طوبوز قد اكد صراحة في البرلمان (2004/1/18) "بان الاصولية الاسلامية الرجعية هي التي تحكم تركيا اليوم، وتسعى لتقويض اركان الديموقراطية العلمانية في البلاد". غير ان الرئيس اردوغان يلتزم الصمت امام جميع هذه الحملات، بل انه يرفض فكرة انشاء السوق الاسلامية المشتركة في مؤتمر جدة الاقتصادي (2004/1/20) ويدعو كافة المسلمين الى الاقتداء بتركيا" التي استطاعت ان تؤسس دولة ديموقراطية في وقت انتشرت فيه الدكتاتوريات بفضل التفكير المنطقي لاتاتورك الذي انتخب الاصلاح قبل ان يجبره الاخرون على اتخاذ تلك الخطوة. فمثلما نحن المسلمين، نرفض تحويل الاتحاد الاوروبي الى ناد للمسيحيين، فاننا ندعو ايضا ابعاد الاسلام عن السياسة والاقتصاد في بلادنا الاسلامية". ان الشرق الاوسط - رغم مظاهر الارهاب والغطرسة الشارونية البوشية - سيشهد خلال السنوات الثلاث القادمة تحولات جذرية، ليس بفعل الضغوط الاميركية او ضغوطات الايديولوجيات المسيطرة، وانما بمبادرة قوى الاصلاح المحبة للسلام والداعية للديموقراطية واحترام حقوق الانسان وتواصل الثقافات وبفضل ديناميكية الحوار الاوروبي - الصيني - الاسلامي المعتدل والاصلاحي، المناهض للهيمنة والديكتاتورية والاستغلال. اما دعاة الحروب وسدنة كراسي الحكم وورثة الفكر الاقطاعي التسلطي ومنظرو صراع الحضارات، فانهم - لامحالة - الى زوال.

★ رئيس المركز الاكاديمي لدراسات الاعلام وحوار الثقافات - فيينا